الجلسة الرابعة والثمانون بعد المائة

- **التاريخ** :-الثلاثاء 03 شعبان 1421(2000/10/31)
- **الرئاسة** : المستشار السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت**: ساعة و35 دقيقة ابتداء من الرابعة و55دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

❖❖❖

المستشار السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام خير المرسلين،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

حضرات السادة،

لقد كان لمكتب مجلس المستشارين قبل قليل شرف المثول بين يدي حضرة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، وهو اعتزاز لنا جميعا وفرصة غالية استرشدنا خلالها بتوجيهات ونصائح عاهلنا الكريم أدام الله عزه.

حضرات السادة المستشارين،

إذا سمحتم أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع السادة المستشارين والمجلس الموقر على ما استجد من مراسلات خلال الأسبوع الفارط.

السيد الأمين، تفضلوا.

المستشار السيد علي لطفي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بعدد من الأسئلة وبطلب من فريقين،

- عدد الأسئلة الشفهية 24،
- عدد الأسئلة الكتابية 3،
- عدد الأسئلة الشفهية التي تم سحبها 2.

كما توصلت رئاسة المجلس من الفريق الديمقراطي بطلب تأجيل السؤال الشفوي حول تحديد الملك الغابوي، كذلك في نفس الإطار توصلت رئاسة المجلس من الفريق الكنفدرالي بطلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، أعطي الكلمة إذا سمحتم الى السيد رئيس الفريق الكنفدرالي لتقديم طلب الاحاطة، راجيا منه أن يلتزم بمقتضيات النظام الداخلي، لافيما يخص الموضوع بالإحاطة، ولا كذلك المدة الزمنية، الكلمة للسيد عبد القادر أزريع أظن، تفضل السيد عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة اخواني المستشارين،

مرة أخرى نجد أنفسنا كفريق نقابي مضطرين لإخبار المجلس الموقر والرأي العام الوطني وكل المهتمين بالملف الاجتماعي وعلى رأسهم وزارة التشغيل بالتجاوزات الخطيرة التي تعرفها الحريات النقابية من طرف بعض المقاولات التي كان يفترض أن تكون مواطنة، لكنها للأسف بدعم من السلطات المحلية وبعض الأحيان المركزية، باتت أكثر متوحشة، حيث وصلت الفظاعة إلى حد التدخل الهمجي والشرس بالهراوات والعصي من طرف رجال القوات العمومية لفك الاعتصامات العمالية بسبب ضرب هذه المقاولات المفترسة لحق العمال في الانتماء النقابي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

نخبركم بما حدث البارحة على الساعة الثانية عشرة والربع ليلا، حيث وقع هجوم وحشي من طرف القوات العمومية على عمال مرجان

بالدار البيضاء، المعتصمين احتجاجا على طرد أربعة من إخوانهم أعضاء في المكتب النقابي و5 عمال منخرطين في إطار الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد أسفر هذا الهجوم الوحشي على إصابة عديد من العمال وأدى كذلك إلى اعتقال تعسفي ل 36 مناضل نقابي.

ونفس الوضع- السيد الرئيس- يعيشه للأسف الشديد عمال شركة الأزرق للنقل بتمارة حيث لازال إخوتنا معتصمين احتجاجا على الطرد الجماعي لكل النقابيين في إطار الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

نفس الوضع- السيد الرئيس- السادة الوزراء- يعيشه الأخوات المعتصمات(سوكوفراما) حيث تتهددهم السلطات المحلية بالتدخل بدعوى تنفيذ الحكم لصالح أحد أرباب العمل المعروف علي الساحة الوطنية بعمله المستمر الذي يتوجه بالأساس للأسف لضرب حق دستوري وهو الحق في الانتماء النقابي.

وإذ نحيط المجلس علما بهذه الوقائع المتفجرة والتي تنذر بأوخم الاحتمالات، فلكي نضع الجميع أمام مسؤوليته، ونؤكد لكم مرة أخرى أننا مستعدون كطبقة عاملة، وككنفدرالية ديمقراطية للشغل للدفاع عن حقنا في الوجود مهما كان الثمن غالياً لأنه بصدق العمال البارحة وبتضحياتهم استرجع المغرب استقلاله، وبصدقهم وقوتهم وتضحيتهم اليوم سنبني مغرب الغد مغرب الحرية والديمقراطية والعدالة، وفي انتظار ذلك سنبقى ككنفدرالية أوفياء لمبادئنا من أجل التصدي لكل أفول الاستغلال والتشريد ببلادنا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

حضرات السادة،

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هاته الجلسة والبالغ عددها 14 سؤالا شفهيا، في البداية لدينا أسئلة تعقبها مناقشة، ويتعلق الأمر بسؤالين موجهين الى السيد وزير التربية الوطنية، السؤال الأول حول الدخول المدرسي مقدم من طرف المستشارين المحترمين السيدين محمد الأنصاري والسي محمد تيتنى العلوي. الكلمة، من بعد؟

إذن أعطي الكلمة لصاحب السؤال الثاني في انتظار حضور أظن الأستاذ الأنصاري، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين السيد محمد جوهري أو السي حميد الموذن أو السي أحمد المنتصر أو السيد عبد الرحيم دندون لتقديم سؤال حول تطبيق بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سؤال موجه دائما في إطار الأسئلة التي تعقبها مناقشة للسيد وزير التربية الوطنية، السيد حميد الموذن تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد حميد الموذن:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

تميز الدخول المدرسي لهذه السنة ببداية تطبيق النصوص التنظيمية المترجمة لبنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بما فيها تحقيق مبدإ الإجبارية والتعميم وتوسيع قاعدة المستفيذين من التعليم الأولي، ورافق ذلك حملة إعلامية واسعة لتوعية المواطنين بالأهداف المراد البلوغ إليها ودعوة الآباء لترجمة دور الأسرة في تحقيق هذه الأهداف، لذا ونظرا لكون إنجاح هذه النقلة يتطلب وضع وسائل وإمكانيات هامة بين يدي القائمين بمهمة التربية والتكوين وكذا توفير الظروف الملائمة لتحقيق قفزة نوعية تمس جوهر الاصلاح بدل الاكتفاء بالجانب الكمي الشكلي الذي يعاني من سلبياته المتمدرسون في الوقت الحالي.

لذلك نسائلكم السيد الوزير.

1 – ماهي الآفاق وكذا الوسائل المتوفرة لتحقيق أهداف الميثاق الوطني؟

2 – هل انطلاقة الإصلاح محصورة في التعليم الأولي أم ستشمل كل مراحل التعليم؟

3 – كيف ستواجهون الخصاص الكبير في المدرسين الحاصل في عدد من جهات المملكة؟

4 – إلى أي حد استطاعت الوزارة تطبيق مبدأ الإجبارية والتعميم؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

السؤال الثاني أذكر أنه مقترح من طرف السادة المستشارين الأستاذ الأنصاري والسي محمد تيتنى العلوي ويتعلق دائما بالدخول المدرسي، فالكلمة لأحد السيدين المستشارين، إذن إذا سمحتم أعطي الكلمة، لا السوالين هما مدرجين كسؤالين تعقبهما مناقشة لا يمكن مناقشة سؤال على انفراد، وبالتالي أظن بأنه ليس هناك حضور لأحد السيدين المستشارين. وأعطي الكلمة .. للسيد وزير التربية الوطنية للإجابة على هذا السؤال علما بأن السؤال موجه من طرف الزملاء الأستاذ الأنصاري والسيد تيني العلوي هو سؤال سبق أن وجه كتابة إلى الحكومة، وبالتالي فالسيد الوزير أظن له مضمون هذا السؤال، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد عبد الله ساعف وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أشكر في البداية السادة المستشارين الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال الهام والذي لا يمكنني إلا أن أدلي فيه بالمعطيات التالية:

أولا صادق البرلمان على القوانين الأساسية في الدورة الاستثنائية الأخيرة والتي كانت كلها تصب في اتجاه إنجاز، إصلاح التعليم، وتعرفون القوانين الأربعة التي تهم بشكل مباشر التربية الوطنية، قانون التعليم الإلزامي الأولي الخصوصي، وقانون إحداث الأكاديميات الجهوية، من بعد المصادقة على هذه القوانين بدأنا نشتغل في إطار اللجنة الوزارية التي يترأسها السيد الوزير الأول، بدينا تنشتغلو على مجموعة ديال النصوص أو هي المراسيم والقرارات التطبيقية اللي الآن وصلت الى المرحلة النهائية ديال المصادقة عليها، ثم منذ نهاية السنة الماضية بدأنا نشتغل على مجموعة من الإجراءات التطبيقية للميثاق، اللي هي إجراءات التي تواكب المنظومة القانونية التي تم إنجازها، هذه السنة هي سنة متميزة بالنسبة للدخول المدرسي بحيث أن الدخول المدرسي هذه السنة يتميز بتطبيق الميثاق، فكما أعلن عن ذلك صاحب الجلالة في الرسالة التي وجهها لرجال التعليم وللشعب المغربي بشكل عام، هذه السنة تشكل السنة الأولى لتطبيق الإصلاح عشرية الإصلاح، فهذه السنة تميزت بالهدف الأساسي الذي هو التقدم في صيرورة تعميم التعليم الابتدائي.

وكما تعرفون هذا الهدف ديال تعميم التعليم الابتدائي سيتم عبر مراحل، فالهدف الذي وضع هذه السنة هو نوصلو ل 84٪ ماشي 100٪، ماشي التعميم، 84٪ الموعد الذي ينتظرنا، الموعد الرسمي اللي طرحو الاصلاح هو 2002. فهذه السنة وصلنا وأحيانا تجاوزنا 84٪ في عديد من المناطق وصلنا ل 100٪ بل وصلنا لأقصى الحدود الممكنة في عدة مناطق يمكن لي أن أذكرها فيما بعد إذا السادة المستشارين أرادوا بعض التفاصيل في هذا الباب، فهذا الأساسي وهاذ 84٪ الآن يبدو بأننا استقرينا فيها.

رابعا الذي يميز هذه السنة هو البرنامج التالي: هذا الفصل الأول اشتغلنا مع ناس ديال التعليم، وبالخصوص السادة العاملين في التفتيش وفي الإدارة التربوية، اشتغلنا على نصوص اللي هي نصوص أساسية مرتبطة بالقانون الإطار للمؤسسة التعليمية، بتنظيم السنة الدراسية، بتنظيم هيئة التفتيش بنفسها وبالإدارة التربوية، هذا البرنامج ديال الفصل الأول من شتنبر الى دجنبر وسينتهي هذا الفصل بتبني هذه القوانين التي تعيد تبني الملامح ديال النظام التعليمي في المؤسسات، الفصل الثاني سيتميز بإحداث أكاديميات، 16 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين، ستحدث ما بين يناير ومارس 2000.

والفصل الأخير من هذه السنة سيتميز بالتقدم في مسألة المجالس التعليمية بما فيها المجالس التدبيرية والمجالس التربوية، مجالس الأقسام إلى آخره، هذا هو البرنامج المؤسساتي.

رابعا هذه السنة تتميز كذلك بتنمية- تكلمت على تعميم التعليم الابتدائي- تنمية القاعدة ديال التعليم الثانوي وتنويع هذا التعليم الثانوي بإحداث تخصصات جديدة، بإحداث كذلك تكوينات خاصة والمرتبطة بحاجيات سوق الشغل الى آخره، هذه مجموعة إجراءات بدأنا بها الى حد الآن، وهناك كذلك سلسلة من الإجراءات المرتبطة بنظام البكالوريا بالامتحانات المختلفة لا في نهاية الطور الابتدائي ولا في نهاية الطور الإعدادي.

هذه مجموعة ديال التنظيمات وديال الإجراءات التي ينتظر منها أن تعيد بناء نظامنا التعليمي، هذا هو اللي بدينا به هذه السنة مع العلم أن الإصلاح هو صيرورة طويلة، الميثاق يضع الدائرة ديال 10 سنين التي ستتم فيها مجموعة من الإجراءات، هذا سيدي الرئيس فيما يتعلق بتطبيق بنود الميثاق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

الأستاذ الأنصاري لكم الكلمة بصفة استثنائية.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس، واستسمح على التأخير، كنت منذ الرابعة أنتظر، ولكن كانت هناك ظروف قاهرة بالنسبة لي.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كان بالطبع كنت قد هيأت مداخلتي في شكل تساؤلات للسيد الوزير، ولكن صادفت الاستماع الى بعض الردود التي من ضمنها إن كانت هناك بعض الأجوبة عن التساؤلات التي كنت أود أن أطرحها، ولكن لابد ونحن في نطاق السؤال المحوري أن أتساءل كذلك تبعا لرد السيد الوزير وفي نطاق السؤال المطروح لأقول- السيد الوزير- أن هذه السنة أي السنة الدراسية الحالية 2000-2001 لكي يعلم الرأي العام الوطني ليست كسابقتها باعتبار أنها أولا السنة جاءت بعد دخول الإصلاحات لمنظومة التربية والتكوين.

ثانيا كون البدء في تطبيق عدد كبير كما أسلفتم من الإجراءات الجديدة والتدابير دخلت حيز التطبيق لتحقيق وتطبيق ما جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، كذلك من الأهمية بمكان أن نذكر أن أهم تلك الإجراءات والتدابير تهم بصفة أساسية تعميم التعليم الأساسي والتعليم الأولي وإعادة تنظيم الأسلاك التعليمية، وبالإضافة الى بلورة إجراءات إضافية على أرض الواقع من أهمها تحديث آلية التوجيه البيداغوجي والمهنيو التكوين المستمر لرجال التعليم، وأنه كان من المعلوم بل من المنتظر أن تكون السنة الدراسية الحالية سنة حاسمة ومغايرة لما قبلها بخصوص إصلاح النظام التربوي وتعميم التمدرس، الشيء الذي أعتقد أنه يتطلب توسيع شبكة المدارس خصوصا بالعالم القروي، والكل يتكلم عن العالم القروي من أجل ما تعرفه الجهات من فوارق هامة في مجال التمدرس ومحاربة آفة الأمية، وكذلك وجوب بناء عدد كبير من الحجرات الدراسية الإضافية ومساكن للمعلمين والمعلمات، خاصة في الأقاليم النائية التي طالها التهميش والعمل على الدفع بوتيرة بناء الداخليات والمطاعم المدرسية بالعالم القروي لتحسين ظروف المتعلمين وتحفيزهم ومحاربة ظاهرة الانقطاع عن المدرسة وخاصة بالنسبة للفتيات.

وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا في جو من مضاعفة عدد الثانويات بالمناطق القروية وشبه الحضرية لتقريب التعليم من المتعلمين، ولكن - السيد الوزير- نلاحظ أنه ينبغي نهج سياسة واقعية بخصوص ما تسميه الحكومة الشراكة مع الجماعات المحلية وخاصة القروية منها من أجل إعادة تأهيل المؤسسات المدرسية في إطار اتفاقية الشراكة والتعاون باعتبار أن جل الجماعات القروية تعيش على الإمدادات وليس لديها ما تشارك به معكم وعلينا أن نقلع عن هذا الشعار وأن نبحث عن بديل له وعلى الدولة أن تحل محل تلك الجماعات وأعي ما أقول وجلنا هنا رؤساء جماعات، كذلك الاعتناء بالمدارس الحالية وجلها متدهور ومتداعي للسقوط، وتخصيص اعتمادات من أجل إصلاحها وترميم مرافقها وتجهيزها بمكتبات مع إدخال المعلوميات عند الاقتضاء لتأهيل العالم القروي للتعرف ولانسجامه مع هذه التقنيات الجديدة. ونحن بصدد دراسة مشروع القانون المالي لا أعرف إلى أي حد تبلورت هذه السياسة الجديدة بخصوص تطبيق ميثاق التربية والتعليم.

وإنه من المعلوم أن الحكومة عموما ووزارة التربية الوطنية جادة في المضي قدما من أجل تحسين الوضع والتغلب على العوائق والإكراهات والتراكمات القديمة، إلا أننا لا نخفيكم أننا لسنا على أحسن حال في العالم القروي إلى غاية تاريخه، باعتبار أن نسبة التمدرس الحالية في العالم القروي لازالت دون طموحاتنا، وبالتالي دون طموحات الحكومة، وخاصة بالنسبة للإناث، وعليه فإننا نكرر تساؤلنا، ولو كنتم قد أجبتم السيد الوزير لأنني أتساءل انطلاقا من معطيات

أخري وهي ماهي الإجراءات الآنية والاستعجالية التي اتخذت من طرف وزارتكم لمواجهة الوضع الجديد في ظل القوانين الجديدة المتعلقة بالتربية والتكوين؟ ماهي نسبة الزيادة في عدد الوافدين على المدرسة لأول مرة بالنسبة للتعليم الأساسي، وخاصة بالعالم القروي وحسب الجنسين؟ ماهي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم لمواجهة الآفات المستقبلية من أجل ضمان تنفيذ مقتضيات قوانين الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، نتابع مداخلات وتعقيبات السادة المستشارين ممثلي الفرق البرلمانية، وأعطي الكلمة- إذا سمحتم- لممثل فريق التجمع الوطني للأحرار تم بعد ذلك.

لا أكرر نحن بصدد سؤال تعقبه مناقشة، الأسئلة طرحت وبالتالي الفريق الاستقلالي الأستاذ الأنصاري بدأ المناقشة أعطي الكلمة لثاني متدخل حسب الترتيب إلا إذا ارتأى أحد السادة المستشارين أن يفوض ترتيبه الى جهة أخرى، أعطي الكلمة الى ممثل فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن في إطار المناقشة، السيد المستشار تفضلوا.

السيد المستشار:

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لقد تتبعنا بإمعان توضيحاتكم فيما يخص الدخول المدرسي لهذه السنة، ومما لاشك فيه أن وزارة التربية الوطنية قامت بمجهودات كبيرة حتى يتم الدخول المدرسي في ظروف جيدة وخصوصا وأنه يأتي بعد المصادقة على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي يتوخى من بين أهدافه توسيع قاعدة المتمدرسين في الطور الأساسي والحد من ظاهرة انقطاع التلاميذ عن متابعة دراستهم وخصوصا في العالم القروي، حيث تحرم العديد من الفتيات من التعليم أو تضطر الى الإنقطاع عن الدراسة بعد بضع سنوات لعدة أسباب، الملاحظ السيد الوزير أنه كما أصبح معتادا التدابير المتخذة ركزت بالخصوص على المجال الحضري والمناطق القروية المحيطة به، فيما بقيت البادية المغربية تعيش نفس المشاكل كعدم التحاق المعلمين الجدد الذين عينوا بهذه المناطق في الوقت الذي تم فيه التخلي عن المعلمين العرضيين، الذين كانوا يضمنون السير العادي لهذه المدارس.

أما فيما يتعلق بالتلاميذ الذين يضطرون للتنقل الى الحواضر لمتابعة دراستهم بسبب غياب الإعداديات أو الثانويات بمناطقهم فإن العديد منهم ينقطع عن الدراسة نظرا لغياب أماكن الإيواء وانخفاض عدد المنح المدرسية المخصصة لهم، مما يجعل ذويهم عاجزين عن تلبية متطلباتهم المدرسية وخصوصا أن العالم القروي لازال يعاني من آثار سنتين من الجفاف.

أما فيما يخص المناطق الحضرية فإننا نلاحظ عدم التوازن في توزيع التلاميذ على المدارس والإعداديات المتواجدة في نفس المدينة، فهناك مؤسسات تعليمية تعرف اكتظاظا كبيرا يصل أحيانا الى 40 تلميذا في قسم واحد، بينما توجد أقسام شبه فارغة في مؤسسات أخرى وهذا راجع بالأساس الى غياب التنسيق على صعيد مندوبيات التعليم الإقليمية، ومن خلال كل هذه المشاكل فنحن نتساءل، كيف يمكن ترجمة جميع بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين الى الواقع وخاصة ما يتعلق بتطبيق مبدأ إجبارية التعليم، وتعميمه في العالم القروي، كما نلاحظ أن بعض الجماعات القروية بدأت تأخذ المبادرة في بناء مدارس قروية وتجهيزها، هذا إيجابي لاشك فيه ولكن نتساءل هل فعلا الجماعات القروية مؤهلة ماديا لكي تتكفل بهذه المدارس علما أن المغرب سبق وأن عاش هذه التجربة، ولكنها لم تعطي ثمارها من قبل؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

قبل أن أعطي الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ محمد جوهري رئيس فريق الحركة الشعبية، أذكر أن المجلس سوف يعقد مباشرة بعد هذه الجلسة للأسئلة الشفوية جلسة خاصة أخرى للمصادقة على بعض

مشاريع القوانين ومقترحات قوانين، الأستاذ جوهري لكم الكلمة في إطار دائما المداخلات والتعقيبات على الأسئلة التي طرحت، تفضلوا.

المستشار السيد محمد الجوهري:

السيد الرئيس قبل أن أعقب هذا الخبر اللي اعطيتوني الآن واش هو كيعوض هذه الجلسة اللي غادي تكون بعد الأسئلة كتعوض الجلسة ديال غدا الصباح، إذن عوض جلسة الأربعاء، شكرا.

سيدي الرئيس،

إخواني،

السيد الوزير،

عندما طرحنا السؤال المتعلق بميثاق التربية والتكوين- السيد الوزير- طرحناه ونحن على علم اليقين، طرحته منذ اليوم الأول لانطلاق السنة الدراسية، لم أطرحه تعجيزا للحكومة أو نقولو نوقفو البيضة في الطاس أبدا، ولكن لمساعدة الحكومة من جهة والتعاون من جهة ثانية، إذ نعتبر أن الميثاق هو ميثاقنا نحن وميثاق البرلمان وقبل أن يكون ميثاق البرلمان هو ميثاق الشعب المغربي كله، هو ميثاق صادر عن التوجيهات السامية لجلالة الملك المرحوم الحسن الثاني رحمه الله، وهو ميثاق طبعا وضع أسسه وفلسفته لجنة وطنية اعتبرت لجنة وطنية بطبيعة الحال بكل ما في الكلمة من معنى، وجاء الميثاق إلى البرلمان فوقعت مناقشته والمصادقة عليه وبالتالي فتتبع الميثاق هو من صميم مسؤوليتنا وتتبع خطواته من صميم مسؤوليتنا. تكلمتم السيد الوزير فقط حددتم جوابكم بصورة مقتضبة جدا، رغم أن السؤال هو سؤال تعقبه مناقشة يعني سؤال موسع ليس كسؤال عادي سؤال وجواب، تحدثتم عن الأكاديميات وعن المجالس المدرسية والمجالس الجامعية وعن خطة بعض المؤسسات المرتبطة بالميثاق التي ستقدمون على إرسائها خلال هذه السنة والسنة القادمة، لكن لم تقولوا لنا عن الصعوبات التي تواجهكم والتي واجهت الوزارة وواجهت أقسام الوزارة ولم تقولوا لنا شيئا عن الاستعدادات في أقسام الوزارة ومديرياتها وهياكلها وعن النيابات.

فلابد لأن هذا ميثاق وهذا إصلاح وهذه يمكن أن نقول أنها ثورة، فهل تحركت النيابات وتحركت المديريات وتحركت الأقسام، أقسام الوزارة؟ وماذا واجهها من صعوبات ومن مشاكل؟ ولابد أن هناك تقارير، وإذا لم تكن هناك لا تقارير ولا غيرها ونحن نعلم أنكم طفتم في بعض مناطق المملكة وفي بعض العمالات وعقدتم عدة اجتماعات، فما هو انطباعكم؟ نريد أن تنقلوا إلينا إذا كانت هناك من معاناة؟ وإذا كان هناك من تقدم، وإذا كان هناك من قبول أو التعامل مع هذا الميثاق الذي تشرحونه وتشرحه التلفزة المغربية كل يوم ولازالت، هل أتت هذه المساعي أكلها أم لم تأتي هذه المساعي أكلها؟

ولم تقولوا لنا هل أثر الإصلاح على المقررات المدرسية؟ على الكتب المدرسية؟ هل فكرتم في هذا الاتجاه؟ فماذا أعددتم؟ لم تقولوا لنا شيئا عن الخصاص، خصاص الأساتذة، خصاص المعلمين، لم تقولوا لنا شيئا عن الحجرات، ومنذ الأسبوع الأول كان هناك سؤال يعني إخباري سؤال للاخبار بأن هناك جماعة كلها حوالي 400 طفل لم تجد مأوى، لم تجد مدرسة، لم تجد فصلا تأوي إليه، ولذلك السيد الوزير نتمنى أن تتمموا الجواب عن هذه التساؤلات ولنا معكم موعدا انشاء الله في اللجنة، لجنة التعليم، من أجل توسيع هذا النقاش وهذا الحوار في أقرب فرصة إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للمستشار ممثل الفريق الديمقراطي تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عمر الدخيل:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمراسلين،

سيدي الرئيس،

السيدين الوزيرين،

إن مبدأ تعميم التعليم يعتبر من إحدى الركائز الأساسية، والتي تنبثي عليها سياستنا التعليمية، يعتبر مكسبا هاما لجميع شرائح المجتمع المغربي، حيث يهدف الى ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ذكورا وإناثا في الوسطين الحضري والقروي، إلا أن تعميم

التعليم ظل مقصورا على الجانب الكمي وقفل عن الجانب الكيفي ويتجلى هذا في تدني المستوى التعليمي الذي لم يعد يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية للبلاد وعجز مواكبة الوثيرة السريعة للتطورات في هذا الشأن، ويزيد الوضع تأزما والوضع المادي للمؤسسات التعليمية التي سرعان ما تتحول الى بنايات تبدو مهجورة أمام انعدام الصيانة والنظافة والاصلاحات الضرورية لمرافقها، وتكاد هذه الظاهرة تشمل البوادي والقرى والحواضر.

وأمام هذه الوضعية المزرية لمؤسساتنا التعليمية نود أن نسأل سيادتكم السيد الوزير عن الأسباب التي تبرر الوضعية المذكورة وماهي الجهة المسؤولة عن تأمين الصيانة الدائمة والمستمرة للمؤسسات التعليمية والتي من دونها ستبقى فضاء ينفر التلاميذ من الدرس والتحصيل كما هو الشأن بالنسبة لمعضلة العزوف عن التمدرس في الوسط القروي ولدى الفتيات بصفة خاصة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد المالكي عن الفريق الدستوري.

المستشار السيد أحمد المالكي:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة هذا السؤال الهام حول موضوع حيوي بالنسبة لمستقبل بلادنا، ذلك أن تطوير الموارد البشرية يشكل محورا أساسيا في الاستراتيجية التنموية التي ينبني عليها مستقبل المغرب، وتكمن هذه الأهمية في كون العنصر البشري المؤهل أصبح يشكل إحدى المحددات الأساسية لعملية التنمية منطلقا من المعرفة المحرك الأساسي لكل عملية تنموية شاملة، فالتربية والتكوين هي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع التربية والتكوين قطاعا اجتماعيا الأكثر أولوية، إذ أنه يكلف ميزانية الدولة أكثر من 26.23٪ من الميزانية العامة مقابل 13.25٪ التي كانت سنة 1976، إلا أن هذه الميزانية ينحصر معظمها في ميزانية التسيير، مما يفسر ضعف الحصيلة وغياب النجاعة بالمقارنة مع دول أخرى لها تقريبا نفس إمكانيات المغرب من حيث الثروات والمداخيل، فالاردن مثلا التي تخصص اعتمادات أقل من المغرب للميزانية التربوية قد تمكنت من تحقيق تمدرس كل الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، ومصر حيث التدخل الاجمالي أضعف من المغرب تمكنت من تعميم التعليم الأساسي.

ولعل من بين الإشكاليات والاختلاطات الأساسية، التي يعانيها نظام التربية والتكوين بالمغرب تتمثل في الاختلالات والفوارق بين التمدرس في الحواضر والعالم القروي، كما أن الانجازات والحصيلة في نظامنا التربوي لا ترقى الى مستوى الطموحات ولا تتوجه الى تغطية وتجاوز الاختلالات بين النشاط التربوي والنشاط الانتاجي، فارتفاع معدل بطالة الخريجين والتأخر الملحوظ في التمدرس في العالم القروي وارتفاع معدلات الفقر وتردي أوضاع الشغيلة التعليمية، كلها مؤشرات وعوامل لها تأثير سلبي على تعليم الأطفال و... أسلوب التمدرس.

- فكيف يمكن تحقيق تعميم التعليم ذو جودة عالية يربط بين تنوع الطلبات والرغبات الفردية والتي هي نفسها رهينة بالاختلالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية واحتياجات قطاع الانتاج والمقاولة الوطنية؟ ذلك هو السؤال المحوري الذي يجب أن ينطلق منه كل من أراد التأمل في واقعنا التعليمي، فلإضفاء النجاعة على نظامنا التربوي يتعين مد الجسور الثابتة بين التعليم والجهاز الإنتاجي من جهة بشكل يمكن من الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وخاصة على المستوى الكيفي من جهة أخرى، والتسلح باليقظة والقدرة على تصور وتتبع التحولات المستقبلية والمستجدات بهدف تكوين أطر صالحة للبنيات الاقتصادية القادمة، مما يطلب توفر نظامنا التربوي على المرونة الكافية لاستيعاب تلك التحولات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

لقد أدرك جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه لما توفر عليه من حدس وإدراك عميق لمشاكلنا التربوية حين أعلن رحمه الله في خطابه ليوم 6 يوليوز 1984 على إصلاح التكوين المهني، مستهدفا بذلك تشريف العمل اليدوي في أفق تغيير العقليات وإذكاء مفهوم جديد لليد العاملة المؤهلة، وكذلك بسهره طيب الله ثراه وحرصه الشديد على إعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي ثمنه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه بتوجيهاته السامية وحرصه المتفاني على تطبيق مقتضياته التي تضمن قراءة منهجية لمشاكلنا التربوية، والتي انصبت بالأساس على قضايا التعليم الأساسي والاعدادي والتكوين المهني، وذلك بهدف إبراز معالم العلاقات والجسور التي تربط الواقع التربوي وبالواقع الانتاجي والاجتماعي، وقد أعلن الميثاق عشرية 2000-2009 عشرية للتربية والتكوين تنجز خلالها التغييرات الجذرية في نسقنا التربوي، كما نصت على ذلك المواد 6و9و10 وتعهد الميثاق بتحقيق تمدرس كل الأطفال الذين بلغوا 6 سنوات التمدرس في حدود سنة 2002 وتعميم تمدرس ما قبل الأساسي في حدود 2005 في أفق تحقيق الأهداف الأساسية المتعلقة بضبط التقطعات بين النشاط التربوي والنشاط الإنتاجي والمتمثلة في أربعة أهداف:

1 - التناغم والتلاؤم بين التكوين والنسق الإنتاجي.

2 - تطوير جودة النظام التربوي والتكويني.

3 - توسيع شبكة الفاعلين.

4 - تنويع مسالك النجاعة.

ويشكل الدخول المدرسي 2000-2001 مناسبة سانحة للتساؤل مع حكومة التناوب، وهل انطلقت بالفعل برنامج إنجاز الميثاق الوطني حول التربية والتكوين خصوصا بعد الدورة الاستثنائية للبرلمان المنعقدة في مارس 2000 والتي ناقش من خلالها البرلمان جملة من المشاريع التي تهدف الى تفعيل مقتضيات الميثاق في جو طبعه الاستعجال والتسرع، ولم يكن لنا من مبرر أقرب مهلة للدخول المدرسي الذي نحن بصدده الآن، فهل عملت الحكومة على تنفيذ ما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين خلال الدخول المدرسي لهذا العام؟

فقد نصت المادة 123 على إحداث ثانوية نموذجية لالتحاق المتفوقين من التلاميذ الحاصلين على دبلوم التعليم الإعدادي حسب مقاييس تربوية محضة بهدف الحفز والسباق البناء نحو الجودة والتفوق في بداية موسم 2000-2001 على صعيد كل جهة، كما تضمنت المادة 119 إن السلطات المكلفة بالتربية والتكوين ستعمل في إطار الشراكة مع فعاليات ذات خبرة على التصور والإرسال السريعين لبرامج التكوين عن بعد وكذا على تجهيز المدارس بالتكنولوجيات الجديدة للإعلاميات والتواصل، على أن يتم الشروع في عمليات تمويجية في هذا المضمار، ابتداء من الدخول المدرسي والجامعي 2000-2001 من أجل توسيع نظامها التدريجي، كما نصت المادتين على إحداث أكاديمية للغتنا العربية والسهر على تطوير استعمالاتها وتمكينها من مسايرة التطور العلمي والتقني، وكذا إنشاء مراكز تعنى بالبحث والتطوير اللغوي والثقافي الأمازيغي.

إن إثارة هذه القضايا ليس من قبيل التذكير فقط وبل من أجل ممارسة مهمتنا كبرلمانيين في مراقبة الحكومة وحقنا الدستوري في متابعة أعمالها ومدى التزامها بتعهداتها، وحيث إن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد حظي بشبه إجماع وطني، كما حظي بالدعم والمباركة الكاملة لعاهل البلاد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وحظيت كل المشاريع التي تقدمت بها الحكومة الى المجلس حتى الآن وبالموافقة فهل سارعت الحكومة الى إنجاز هذه التعهدات والالتزامات بهدف إعطاء انطلاقة لتنفيذ وإنجاز مقتضيات الميثاق.

إن المؤشرات التي حملها الدخول المدرسي الجديد 2000-2001 لا تبعث على التفاؤل، وتؤكد أن مقتضيات الميثاق ستظل حبرا على ورق بسبب تماطل الحكومة وعجزها على ترجمته الى واقع ملموس، فلازالت نسب التمدرس بالعالم القروي ضئيلة جدا مسجلة بذلك فوارق صارخة بين الحواضر والمدن ولازالت البنية التحتية المدرسية 9 هشة غير قادرة على استقبال التلاميذ الجدد والأطفال الذين بلغوا سن التمدرس،

ولازال هناك تكدس للأطفال داخل القسم، حيث بلغ العدد الى 45 و50 تلميذا في القسم في بعض المناطق.

ومازال التكوين المهني لم يدمج بعد في نظام التعليم العام، فقد أكد أحد الخبراء الفرنسيون أن إخفاقات التعليم العام هي التي حولت التكوين المهني الى ضرورة، فإذا ما اهتم التعليم العام بالتكوين التقني والعلمي وخفف من البعد النظري والتجريدي لم نكن أبدا في حاجة الى تكوين مهني مستقل، فالتكوين المهني يفرغ من محتواه يجعله علاجا وانقادا لاخفاقات التعليم العام.

لماذا أجمعنا على الميثاق؟ ولما تعجلنا الموافقة على مشاريع القوانين التي تقدمت بها الحكومة لتفعيل الميثاق؟ فعلنا ذلك إيمانا منا بضرورة تسريع وتيرة الاصلاح في نظامنا التربوي إلا أن الحكومة ومن موقع التماطل في الأداء لم تتمكن بعد من وضع الأساس العملي والمؤسسات التربوية والبيداغوجية لتفعيل الإصلاحات والنهوض بتعليمنا، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار السيد عقا الغازي رئيس فريق الحركة الديمقراطية أو عفوا ، تفضلوا يمكن لكم أن تأخذوا الكلمة من مقعدكم، أنا أترأس هذه الجلسة وخصكم تساعدوني، تفضلوا ولكن ساعدوني، وربحا للوقت السادسة قريبة وجميع المتدخلين يريدون أن يطرحوا الأسئلة داخل التغطية التلفزية، تفضلوا.

السيد **المستشار** :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية في مناقشة السؤال المحوري المتعلق بالدخول المدرسي لهذه السنة، هذا الدخول الذي صادف بداية تطبيق بعض المقتضيات القانونية المنبثقة عن مشروع ميثاق التربية والتكوين الذي أعدته اللجنة الوطنية التي أسسها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه.

بادئ ذي بدء أود أن أشير الى أن مسألة الدخول المدرسي أوالمسألة التعليمية بصفة عامة تصدر واجهة الأحداث الوطنية، نظرا لارتباطها الوثيق بجميع فئات الشعب المغربي وارتباط مكونات ميدان التربية والتعليم بمستقبل أجيالنا ومستقبل وطننا بصفة عامة، حيث اعتبرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية.

سيدي الرئيس،

إن ما طبع بداية الموسم الدراسي الحالي هو هاجس الاصلاح ومحاولة التخلص من الفشل الذريع الذي أعلنته السياسة التعليمية المتبعة عبر أربعة عقود من الزمن وذلك عن طريق الاستعداد الوطني لترويض الأداة التربوية للشروع في ترجمة بعض من المبادئ الأساسية المعلن عنها ضمن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، غير أن الملاحظ في إطار الدخول المدرسي الحالي هو وجود ارتباك في أولوية تطبيق بنود هذا الميثاق، التي يتبين أنها لازالت في حاجة الى فضاءات تضمن لها النجاح.

وإذا سبق لنا أن سجلنا بارتياح جهود وزارة التربية الوطنية على مستوى تسجيل التلاميذ على الصعيد الوطني عامة وبالعالم القروي خاصة، ويرجع الفضل في ذلك الى التعبئة الشاملة التي واكبت حملة التمدرس الجديد لسنة **2000-2001** وذلك عبر إشراك كل الفاعلين الميدانيين الحقيقيين ونخص بالذكر هنا أولياء وآباء التلاميذ بصفتهم المعنيين المباشرين بهذه العملية، فإننا نرى أن الضرورة تدعو الى توفير البنيات التحتية والمدارس والإعداديات وبصفة خاصة في البادية التي تشكو من نقص في المؤسسات التعليمية حتى نوفر لساكنتها شروط الإقبال بكثرة على التعليم ومحاربة الجهل والأمية.

كما أن الداخليات هي الأخرى تعيش وضعية مزرية تستدعي اتخاذ إجراءات كفيلة بتحسين مردوديتها وتوفير الشروط الصحية والترفيهية من ملاعب وأماكن الاستحمام وغيرها، وذلك إيمانا منا بكون كل تنمية تربوية يجب أن تبدأ بسلامة المحيط وصحة بيئته وما قد

تشرطه لهذه الغاية من مراجعة فعلية لفضاءات المؤسسات التربوية باعتبارها المرآة العاكسة بحق للوازع الأخلاقي والحس التربوي.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية في إطار ميثاق التربية والتكوين يستدعي إبرام ميثاق آخر مع رجال التعليم والجلوس معهم على طاولة الحوار لمناقشة أوضاعهم وفك العزلة التي يعانون منها وإعطائهم بعض الامتيازات كوسيلة تحفيزية مع العمل الجيد، وبهذه المناسبة نؤكد مباركتنا لقرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي أعلن عنه في خطاب العرش لهذه السنة والقاضي بإنشاء مؤسسة للأعمال الاجتماعية خاصة بأسرة التعليم تحمل إسم مؤسسة محمد السادس للأعمال الإجتماعية لأسرة التعليم، كما ندعو الحكومة الى الإسراع بوضع القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الاقتصادي والإجتماعي الذي سيتولى من بين اختصاصاته صلاحيات المجلس الأعلى للتعليم، كل هذا في اتجاه تكثيف الجهود من أجل النهوض بمنظومتنا التربوية بالمستوى المطلوب، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد المستشار السيد عبد الرحمن أوشن عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي، السي عبد الرحمان تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي في هذه الجلسة المخصصة لمساءلة الحكومة حول الظروف والمعطيات المتعلقة بالدخول ا لمدرسي لهذا الموسم، وأستغل هذه المناسبة لأتقدم بداية بالشكر للفريق الذي بادر بطرح هذا السؤال وهو ما يتيح لنا إمكانية التطرق لهذا الموضوع المهم، كما أنوه باسم فريقي بهذا الأسلوب العملي الذي ما فتئ مجلسنا يرسخه فيما يخص جلسات الأسئلة الشفوية من خلال التركيز على أسئلة محورية تهم قطاعات حيوية كما هو الشأن بالنسبة لقطاع التعليم موضوع جلستنا هاته.

السيد وزير التربية الوطنية المحترم،

لست في حاجة الى إلتذكير بأن الدخول المدرسي لهذا الموسم تم في سياق جديد أهم سماته أنه يصادف بداية تجسيد مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين المحمل بالعديد من الطموحات الهادفة الى الرقي بمنظومتنا التربوية ككل، والموسم الدراسي الحالي كذلك يأتي بعد أن تم تجميع قطاع التربية الوطنية تحت مسؤولية سلطة حكومية واحدة وهو أيضا ثالث موسم دراسي تشرف على الإعداد له وتدبير شؤونه حكومة التناوب التي بوأت مسألة التعليم والتكوين مكانة خاصة ضمن برنامجها العام، وتأسيسا على كل ما سبق أتقدم لكم السيد الوزير بجملة من الأسئلة كمساهمة من فريقنا في إغناء النقاش حول هذا الموضوع الهام هي كما يلي:

1 – إن أهم جديد حمله ميثاق التربية والتكوين يتمثل في العناية التي أولاها للتعليم الأولي، حيث يتوفر اليوم لهذا النوع من التعليم إطار قانوني يحدد الأدوار الموكولة لكل الأطراف المعنية، فهل لكم أن تطلعونا- السيد الوزير- على حصيلة ما تم إنجازه خلال الدخول المدرسي الحالي في هذا الموضوع؟

2 – يشكل تعميم التعليم هدفا أساسيا للسياسة الحكومية في هذا القطاع التي تتضمن التزامات صريحة بخصوص تعميم التعليم بشكل تدريجي، فإلى أي حد تم استغلال الدخول المدرسي لهذا الموسم من أجل انجاز ما التزمت به الحكومة في هذا الصدد؟ وما هو نصيب عالم الأرياف والمناطق المعزولة مما تم إنجازه في موضوع التعميم؟

3 – يعتبر تمدرس الأطفال بالعالم القروي وخاصة الفتاة من أهم الأهداف التي تركزت عليها السياسة الحكومية في القطاع الذي

تشرفون عليه، لذا نود أن نتعرف على أعداد التلاميذ الجدد من أبناء العالم القروي وخاصة مدى التقدم الحاصل بالنسبة لتمدرس الفتاة القروية بالخصوص.

4 – ترتبط العديد من محاور الإصلاح بمسألة التمويل، حيث يظل تحقيق العديد من الأهداف بما فيها ما أشرت إليه في الأسئلة السابقة رهين بتوفر الإمكانيات المادية وتحفيز الموارد البشرية على الاجتهاد والعطاء، لذلك أتوجه إليكم السيد الوزير بالسؤال حول ما تم إنجازه من بنايات ومؤسسات تعليمية التي شرعت في استقبال التلاميذ خلال الدخول المدرسي الحالي، والى أي حد تم تدارك الخصاص في العالم القروي؟ وماهي الإجراءات المتخذة لتحسين أوضاع رجال التعليم على مختلف الأصعدة وخاصة الذين يزاولون عملهم بالعالم القروي؟

5 – وعلاقة بهذا السؤال كذلك فإن الشغيلة التعليمية تعيش منذ شهور على إيقاع انتظار تسوية أوضاعهم المادية خاصة بالنسبة لموضوع الترقية، وقد زاد من حيرة رجال ونساء التعليم تضارب الأخبار والمعلومات بهذا الخصوص، لذلك أغتنم هذه المناسبة لأطلب منكم السيد الوزير إطلاعنا ومن خلالنا الرأي العام الوطني على كافة المعطيات بخصوص هذا الموضوع أي الترقية الداخلية.

6 – وأخيرا السيد وزير التربية الوطنية المحترم أود أن أستفسركم حول سير البرنامج أو البرامج التي تشرف عليها وزارتكم إما مباشرة أو من خلال آليات الشراكة والتعاون مع هيئات المجتمع المدني وبعض المؤسسات العمومية والخاصة في مجالات التربية غير النظامية ومحو الأمية، ثم أين وصل تنفيذ البرنامج المتعلق بتدريس مادة حقوق الإنسان؟، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السي عبد القادر عسولي عن الفريق الإشتراكي، السي عبد القادر تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر العسولي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

مداخلتي كذلك تندرج في سياق مناقشة الميثاق الوطني للتربية والتكوين وكذا الدخول المدرسي لهذه السنة،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

إذا كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد شكل أرضية لتوافق وطني بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في الحقل التعليمي فإن تصريفه بشكل يضمن بلوغ الأهداف العميقة التي رسمها يظل رهينا بحسن تطبيق مختلف الإجراءات التشريعية والتنظيمية المرتبطة به، والتي من شأنها إما بعث الروح في هذا الميثاق وإما إفراغه من كل محتوى أو قيمة عملية، وإذا كنا في الفريق الاشتراكي نثمن مختلف الجهود والتدابير التي تم اتخاذها سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى التنظيمي والذي تشكل لا محالة خطوة أساسية لتفعيل الإطار العام المؤسساتي لميثاق التربية والتكوين، فإننا نلح على ضرورة التعجيل، باستكمال هذا الإطار عبر التسريع بإحالة باقي النصوص التشريعية على البرلمان وفق آجال تسمح بمعالجة رصينة معمقة لها، وتمكن من تفادي حالة الاستعجال التي طبعت التعامل مع مجموعة من النصوص التي تمت المصادقة عليها سابقا، كما نثير الانتباه إلى أن حسن تصريف مختلف الاختيارات الجديدة رهين بخلق شروط تعبئة وطنية مستمرة لدى مختلف المعنيين بالعملية التربوية بشكل عام ولدى الشغيلة التعليمية بشكل خاص، مما يقتضي التعجيل بتسوية مجموعة من الملفات على رأسها ملف الترقية الداخلية، وإعطاء الانطلاقة العملية لمشروع مؤسسة الأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم وفق ماعبرت عنه المبادرة الملكية في هذا السياق.

كما نشير الى ضرورة الحرص على جعل التشاور والحوار الموسع بين مختلف الوزارات المعنية بهذا القطاع ومختلف المتدخلين في العملية التربوية وعلى رأسهم هيئة التدريس اعتبارا لكون هذا الحوار يشكل

الضمانة الأساسية للانخراط الفعلي المسؤول والجماعي في إنجاح هذا الورش الوطني الذي يرهن مستقبل الأجيال القادمة، إننا في الفريق الاشتراكي بقدر ما نعبر عن ثقتنا في السياسة الحكومية لقطاع التعليم وفي سلامة الاختيارات الكبرى المرتبطة به، بقدر ما نحن حريصون على التنبيه الى مختلف التعثرات والثغرات التي قد تعتري الجهود التي تبذلها حكومة التناوب في هذا المجال، فعلى مستوى التعليم الأساسي والثانوي نشير الى الأوضاع التالية:

- تعثر الدخول المدرسي ببعض المؤسسات التعليمية بسبب الخصاص الحاصل في بعد المواد التدريسية بفعل نقص في الأساتذة والمعلمين، واستمرار ظاهرة الاكتظاظ في بعض الفصول مما يدفعنا الى التساؤل عن أسباب عدم استكمال بعض المؤسسات، علما أن البرمجة تمت على أساس أن تفتح أبوابها في بداية هذا الموسم التربوي.
- وجود مؤسسات لا تتوفر على العديد من المرافق والتجهيزات الأساسية والوسائل التربوية بسبب تملص بعض النيابات الإقليمية من تحمل مسؤوليتها في هذا الإطار، إضافة الى اتساع ظاهرة ضم المستويات لتصل الى ثلاث مستويات في الفصل الواحد وخاصة في العالم القروي.
- استمرار ظاهرة العزوف والانقطاع المبكر عن الدراسة خاصة بالنسبة للفتيات في المجال القروي بحكم محدودية المؤسسات الداخلية والمطاعم المدرسية وتدني جودة الخدمات المرتبطة بالإيواء والتغذية في بعض المؤسسات.
- النقص الحاصل في الأطر الإدارية لمؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي بحكم التوزيع الغير معقلن للعنصر البشري على هذه المؤسسات كما نسجل كذلك النقص الحاصل في مجال التكوين المهني مع تعميم التخصصات.
- استمرار تدني الشروط التربوية والصحية ببعض مؤسسات التعليم الأولي الذي يعتبر القاعدة الأساس للمسار التربوي لأطفالنا.
- إسناد بعض الأقسام بالأطر العرضية بشكل غير مباشر دون إخضاعهم لدورات تدريبية ولو أولية، كما نعبر عن مساندتنا لمطلب هؤلاء العرضيين والمتمثل في إدماجهم ضمن أسلاك رجال التعليم نظرا للخبرة التي اكتسبوها خلال سنوات.

أما برامج التربية غير النظامية، فلقد بات السيد الوزير في أمس الحاجة الى مراجعة لبعض الجوانب التي أكدت التجربة تعثرها والمتمثلة في عدم احترام بعض الهيئات التي أسندت لها هذه المهمة بشروط ومعايير التسيير، كما ندعو إلى إيلاء مزيد من الأهمية لمدارس تربية المكفوفين على المستويات التربوية والمادية.

على مستوى التعليم الجامعي فإننا نقف على الظواهر التالية:

- استمرار النقص الحاصل في وسائل النقل والتغذية والأحياء الجامعية وتأخر انطلاق عمل بعض المرافق المرتبطة بهذه الخدمات.
- ضعف المكتبات الجامعية وقلة المراجع ونظم المعلوميات.
- استمرار تبعية مدراء الأحياء الجامعية لوزارة الداخلية.
- تعثر انطلاق التدريس بكلية الطب بمدينة فاس.
- كما أن القضايا المطروحة على مستوى التدبير الجامعي والمتعلقة بالتسيير البيداغوجي والعلاقات مع الكليات والتنظيم الطلابي لا يمكن أن تجد مخرجا إيجابيا إلا عبر تكريس الحوار المسؤول كآلية لتدبير فضاء الجامعة ولتفادي مختلف التوترات المفتعلة قادت الى فتح الباب للمتابعات وإصدار الأحكام القضائية في حق الطلبة الذين نطالب اليوم من أعلى هذا المنبر بإطلاق سراحهم في كل من سطات والقنيطرة.

إننا إذ نثير هذه الملاحظات نعلم جيدا أن معالجة وتصفية مختلف التراكمات السلبية المترسبة عبر عقود والناتجة عن اختيارات تحكمت فيها الاعتبارات الضيقة وغياب المسؤولية وبعد النظر تحتاج الى أمد زمني معقول لكن ثقتنا في سلامة اختيارات وتوجهات حكومة التناوب تجعلنا بعد الوقوف على مختلف أعراض وأوجه النقص والتعثر، نلح على المقترحات والتوصيات التالية:

- صياغة جديدة للخريطة المدرسية يحكمها مبدأ العقلانية.
- إعادة النظر في منهجية الحركة الانتقالية وإسناد المناصب الإدارية وفق ما يضمن مبدأ الإنصاف واعتماد الأقدمية بدرجة أساسية.

- مراجعة شاملة لملف المنح الدراسية بالنسبة لمستويات الإعدادي والثانوي والجامعي بهدف الرفع من نسبة المستفيدين كما يجب إعادة النظر في قيمة المنح.

- خلق وحدة دراسية لتعميم تمدرس الأطفال المعاقين والمحرومين أو ذوي الصم والبكم، وما أكثر هذه الحالات، أي خلق مناخ لهذه الفئة هده.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار إذا يمكن لكم تركزوا.

المستشار السيد عبد القادر العسولي:

طيب السيد الرئيس،

- اعتماد منهجية الاعداد القبلي المبكر للموسم الدراسي بدل الاعداد الذي يتم من الناحية العملية بشكل آني متأخر، وذلك لضمان معالجة مختلف أوجه النقص والقصور، ولقد استبشرنا خيرا بما عبرت عنه الحكومة مؤخرا حول الشروع في تنفيذ مقتضيات التصريح المشترك لفاتح غشت 96، والذي يعتبر المدخل الرئيسي لإنجاح تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مما يعتبر فعلا مؤشرا عن إرادة التغيير لما فيه خير الطفولة المغربية والتي هي مستقبل المغرب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد حميد كوسكوس. لكم الكلمة عن فريق جبهة القوى الديمقراطية.

المستشار السيد حميد كوسكوس:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

اسمحوا لي باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية أن أعبر عن بعض أرائنا بخصوص هذا الموضوع الهام الذي نحن بصدد مناقشته وهو الدخول المدرسي وبداية تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين. فعلا فإن الدخول المدرسي لهذه السنة يكتسي طابعا خاصا اعتبارا لكون بعض مقتضيات الميثاق دخلت حيز التنفيذ مع بداية السنة الدراسية الجارية، لكن قبل ذلك لابد أن نشير أن هذا الدخول يندرج ضمن إطار أشمل هو هذا العهد الجديد الذي فتح آفاقا جديدة أمام بلادنا، وهو عهد يتميز باتساع قيم الحداثة وإعادة النظر في مجمل سير المؤسسات العمومية على أساس حسن التدبير ورد الاعتبار للكفاءة والإنتاجية، هذا العهد الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس برؤية واضحة لمستقبل المغرب، وبناء على مشروع مجتمعي حداثي من المفروض أن تعكسه المدرسة لكونها مجتمعا مصغرا من جهة ولأن بناء المجتمع الجديد والمغرب الجديد يمر حتما عبر مؤسسة المدرسة، من هنا تأتي الأهمية القصوى التي تحظى بها مسألة التربية والتعليم ببلادنا ومن هنا أيضا أهمية هذا الدخول المدرسي الجديد.

وقبل التطرق لبعض القضايا التي ارتأينا أن نركز عليها، لابد أن نسجل أن مشاكل التعليم في مجملها مازالت قائمة مع تسجيل المجهودات المبذولة للتغلب على بعضها، وعلى هذا المستوى فإن الدخول المدرسي الحالي لم يختلف كثيرا عن سابقيه، ولسنا بحاجة الى تعداد المشاكل التي يواجهها التلاميذ والمدرسون خاصة في المناطق القروية، فهي معروفة لدى العام والخاص، الدخول المدرسي الجديد هو بداية تطبيق أحد البنود الأساسية لميثاق التربية والتكوين وهو المتعلق بتعميم التعليم، والميثاق يراهن على إشراك المجتمع عامة والمجتمع المدني بوجه خاص في هذه العملية، إضافة للمؤسسات الحكومية والجماعات المحلية، والسؤال المطروح بهذا الخصوص هو هل تم توفير كل الشروط لمساهمة المجتمع المدني فعليا ونحن نعرف المشاكل المالية التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني؟ وهل تمت بلورة سلوكات جديدة للنيابات الاقليمية للتقرب من المجتمع ومعرفة الحاجيات الحقيقية على الواقع وليس على الأوراق كما هو معمول به حاليا؟.

كذلك البحث عن إمكانية تمويل بناء المؤسسات بمشاركة السكان، وهناك أيضا مسألة الاجبارية التي تدخل حيز التنفيذ وهو ماندعمه ونلح على تطبيقه، غير أن الاجبارية لا تكمن فقط في التسجيل في السنة الأولى بل هناك أيضا مسألة الانقطاع عن الدراسة وكيفية معالجة هذا المشكل وهو ما يسكت عنه النص القانوني، ينبغي إذن البحث عن الأسباب التي تؤدي بآلاف التلاميذ الى الانقطاع عن الدراسة بعد سنة واحدة من التعليم أحيانا، هناك إذن مسألة الاستمرارية طيلة سنوات

التعليم الأساسي بطوريه، وهنا لابد أن نشير أن المدرسة العصرية لا تعني فقط صياغة البرامج وتحديثها وتوفير التجهيزات الأساسية، بل أيضا في تعامل جديد للمدرسة مع التلميذ وعائلته، والاهتمام بالجانب النفسي والإجتماعي للتلميذ، ونحن نعتقد أنه لابد من التفكير في توفير مساعدين اجتماعيين يتكلفون بتتبع مشاكل التلاميذ النفسية والاجتماعية والبحث عن الحلول الممكنة للحد من ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة وعصرنة نظامنا التعليمي ليكون أكثر مردودية يتطلب أيضا معالجة مسألة الجودة وينبغي الاعتراف بتسرب ممارسات مشينة لهذا القطاع مثل ضعف الضمير المهني لدى بعض الفاعلين بهذا الحقل من مدرسين وإداريين وأطر المراقبة التربوية، فينبغي في نظرنا توفير كل شروط العمل ماديا ومعنويا وتحفيز الكفاءات والمخلصين في عملهم، لكن في نفس الوقت معاقبة المتملصين وذوي المردودية الضعيفة.

وفي هذا الإطار نرى ضرورة مراجعة الكيفية التي تتم بها المراقبة التربوية حاليا لتكون مستمرة وذات طابع بيداغوجي وتحفيزي حتى لا تستمر ظاهرة الدرس الخاص بالمفتش، بينما درس الفصل لا علاقة له في كثير من الأحيان بدرس المفتش، تلك هي بعض القضايا التي ارتأينا التركيز عليها، ونحن نناقش الدخول المدرسي الجديد آملين أن تأخذ وزارة التربية الوطنية بعين الاعتبار وهي تخطط للدخول المدرسي المقبل ولبرامجها المستقبلية، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار السيد أحمد أخميس عن الفريق الكنفدرالي.

المستشار السيد أحمد أخميس:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكنفدرالي في مناقشة السؤال المحوري المتعلق بقطاع التربية والتكوين الذي ظل وسيبقى يؤرق بقضاياه وهمومه المتشعبة كل فئات وشرائح مجتمعنا، إذ عليه ينبني مستقبل الوطن وأجياله اللاحقة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يعتبر فريقنا الكنفدرالي بمجلس المستشارين جلسة اليوم المخصصة للسؤال المحوري حول التعليم مناسبة لوصل النقاش حول ورش من أهم الأوراش الإصلاحية التي يعلق عليها شعبنا آمالا عريضة، وينتظر بالملموس بلورة المداخيل الأساسية لهذا الإصلاح، لذلك وبناء عليه نرى من واجبنا أن نؤكد بداية على الالتزامات الحكومية عقب انتهاء الدورة التشريعية الاستثنائية التي انعقدت السنة الماضية من أجل المناقشة والمصادقة على جملة من مشاريع القوانين التي تهم حقل التربية والتكوين في بلادنا، والتي اختارت الحكومة البدء بها لترجمة بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

السيد الوزير،

لقد كانت مناسبة المناقشة والتصويت على مشروع القانون المتعلق بتنظيم التعليم العالي ضمن الدورة الاستثنائية المشار إليها لحظة أثرنا فيها أسئلة الاهتمام الكنفدرالي التي أردنا من خلالها الاعلان عن نقطة نظام للحكومة كي تعيد النظر في منهجية التعامل مع حقل التربية والتعليم ببلادنا، نعيد طرحها اليوم بدواعي سياق التغيير الذي طرأ على المسؤوليات الوزارية، أية تربية تريدون لأية تنمية يحكم عالم اليوم، لماذا تريدون تأهيل المجتمع المغربي لمواجهة التحديات وكسب الرهانات؟ بأية منهجية تعاملت الجكومة مع بلورة الدعامات الأساسية لميثاق التربية والتكوين؟ وماهي المداخيل والأولويات لبناء مدرسة عمومية جديدة تعكس روح الميثاق الذي حظي بتوافق مكونات الأمة؟، وعلى ضوء الإجابات التي تقدمنا بها وعقب انتهاء الدورة الاستثنائية التي احتضنت هذا النقاش، أعلنت الحكومة عن التزامها للصحافة الوطنية ووسائل الإعلام أنها تعتزم في الأمد القريب مد المؤسسة التشريعية بمشاريع قوانين تترجم المدخيل الأساسية للميثاق، وحينما نستحضر الالتزام الحكومي في هذا الباب نود الإشارة الى استعجالية

الأمر لتحقيق تكامل أولي على مستوى التصور العام الذي يشكل وبالضرورة إطار عمل الوزارة المعنية والعاملين بحقل التعليم ويرفع عن مهامهم في إطار الإصلاح الشمولي مغبة الارتجال والارتباك والتجريبية.

إن واقع الحال التعليمي ببلادنا حمل ويحمل كل الفاعلين في هذا الحقل وكل المهتمين به والرأي العام الوطني على الاقتناع بضرورة الإصلاح، نظرا للإفلاس الكلي الذي عرفته المدرسة المغربية في علاقتها بالمواطن والمجتمع، وعندما نقول الإفلاس الكلي لا ننطق عن الهوى إن هي إلا نتائج يشكل عمقها وجوهرها ما يلي:

- أزيد من مليوني طفل تتراوح أعمارهم ما بين 7و15 سنة هم خارج المدرسة.
- 75٪ من المتمدرسين يغادرون كل سنة نظام التعليم في حالة الرسوب.
- 5 طلبة يحصلون على دبلوم عالي من أصل 100.
- الرتبة الكارثية 125 التي يحتلها المغرب حسب دليل التنمية البشرية.

إن البحث في سبيل تهييء مدرسة مغربية لتجاوز اختلالاتها يحملنا من موقع مسؤوليتنا كمركزية نقابية مناضلة، يهمها الشأن الوطني بكل أبعاده على سوق جملة من التأكيدات ذات الأولوية في سياق تدشين ورش الإصلاح لهذا الملف، التأكيد الأول وهو في شكل صيغة منهجية تنطلق من السؤال المركزي الشمولي التالي: أية مدرسة لأي مشروع مجتمعي؟ إنه سؤال الأسئلة التي يضعونها جميعا في إطار نقاش وطني يستند على النظرة الشمولية لمقاربة عملية الإصلاح وجعل المستهدف من إصلاح حقل التربية والتعليم هو إعادة هيكلة المجتمع المغربي ككل في أفق ربح رهان التنمية.

التأكيد الثاني ويتعلق بسياق الاستعداد المغربي لرفع التحديات ومواجهة الرهانات المطروحة على المغرب في ظل الوضعية الحالية والمرتقبة وانعكاساتها السلبية أو الإيجابية على المدرسة والمجتمع ككل.

التأكيد الثالث وهو مرتبط بآليات التعبئة الوطنية لإشراك كل الفاعلين في هذا الحقل من ممارسين على اختلاف مستويات المسؤولية وذلك في أفق:

1- تشخيص الأوضاع التعليمية الراهنة وحصر حصيلة النظام التربوي والتكوين في بلادنا مع إبراز كل جوانب الخلل والتعثر.

2- الإسهام في وضع البدائل ضمن مقاربة تعتمد النسقية التصحيحية في صياغة المنهاج التعليمي، تعلق الأمر بالمرامي والأهداف والبرامج والمراحل أو بالوسائل وطرق التدريس وإقامة قطيعة نهائية مع كل الأشكال والصيغ التي مورست في صياغة المنهاج التعليمي ببلادنا والتي تأكد عدم جدواها وفعاليتها للإضطلاع بهذه المهمة الخطيرة.

التأكيد الرابع وله صلة بالرأسمال البشري التعليمي الذي سيتحمل مسؤولية الترجمة المستمرة في الميدان لتصور الاصلاح ودعامته في إطار المرتكز الذي أكد عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين في صيغة أن الإصلاح التعليمي صيرورة مفتوحة، وبهذا الخصوص نؤكد مرة أخرى أن لا إصلاح في التعليم بدون إصلاح الأوضاع الماديةوالإجتماعية لكل العاملين والعاملات في هذا الحقل، ونعتقد السيد الوزير أنكم مقتنعون معنا بذلك، وقد تأكد لكم من خلال جولتكم الأخيرة مدى أحقية نساء ورجال التعليم بتحسين شروط عيشهم وعيش أسرهم وخاصة ما يتعلق:

1- الترقية الداخلية الاستثنائية التي تتطلب اجراء إداريا استثنائيا قصد التسريع بتسوية أوضاع كل المستفيذين، وخاصة المشرفون على التقاعد حتى لا يتكرر ما عشناه جميعا في الترقية الداخلية الاستثنائية لسنة 96.

2 - الإسراع بإخراج النظام الأساسي لقطاع التربية والتعليم، الذي يتطلب مراجعة جذرية تعمق المكتسبات وتسد الثغرات، وتعيذ النظر في التعويضات المادية الممنوحة لرجال التعليم إسوة بالقطاعات الأخرى.

3 - المعالجة المستمرة للمشاكل اليومية التي يواجهها رجال التعليم المتعلقة بأوضاعهم المادية والإدارية، وذلك بإقامة نظام تواصلي فعال بين الوزارة ورجال التعليم، وبينها وبين وزارة المالية.

السيد الوزير،

هي مناسبة لإعادة التأكيد على الأساس والجوهر في تعاطينا جميعا مع إشكالية التربية والتعليم ببلادنا، ومن المؤكد أننا سنكون على مواعد أخرى لمناقشة مستويات ومحاور الإصلاح، وما نود الإشارة إليه اليوم إضافة الى هذه التأكيدات الأربعة أن وزارتكم السيد الوزير مطالبة فيما تبقى لها من عمر هذه الحكومة أن تضع اللبنات الأساسية لورش الإصلاح في مجال مسؤوليتكم ليجد من سيأتي من بعدكم الطريق القويم قد عبد، وأن الأشواط الكبرى الأساسية قد تمت، وإذا ما حققتم ذلك على الأقل فسيكون يذكره لكم تاريخ هذا البلد، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

بذلك نكون قد جئنا على نهاية مناقشة الأسئلة الشفهية أو السؤالين الذين طرحا، لا أعرف هل السيد الوزير يريد التعقيب علما بأن الموضوع في حد ذاته يتطلب ساعات وساعات جد كثيرة، لنا فرص على مستوى اللجن البرلمانية، للتعمق أكثر، ولكن نعطي الكلمة للسيد الوزير راجيا منه أن يكون مختصرا أكثر ما يمكن، وأن يترك باقي التفاصيل عند اجتماعنا به على مستوى اللجن البرلمانية. السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أشكر السادة المتدخلين في هذا السؤال المحوري.

كنت مركزا جدا في الجواب الذي أعطيت في البداية، وطرحت عدة أسئلة بغيت كذلك نجاوب عليها بشكل مركز جدا لأن أمامنا عدة فرص سنناقش فيها في إطار اللجن المختصة مجمل القضايا التي طرحت اليوم، فالميثاق نعم هذه السنة مهمة جدا ولكن الإصلاح كما هو منصوص عليه في الميثاق سيكون تدريجي، وسيغطي عشرية، يعني الذي ينتظر أنه تكون هذه السنة قطيعة حاسمة يظهر لي كاين هذا المعطى الذي هو أنه عدة إجراءات تدريجية متمفصلة اللي غادي تجي خطوة خطوة، واللي فيها على الأقل بعض المواعيد اللي هي أساسية: 2002 تعميم التعليم الابتدائي، 2004 تعميم التعليم الأولي، 2008 تعميم التعليم الإعدادي الى آخره، هذه مواعيد تنتظرنا ومطروح علينا كمغاربة أنه نربحو الرهان ديال التعليم.

طبعا لن أرجع لمجموع الأوراش التي فتحت، وتحاول أن تؤسس للاصلاح، إعادة الهيكلة التي تكلمت عليها من المؤسسة حتى للفضاء، الزمن التعليمي، السنة الدراسية، بعض المواقع التي هي أساسية كالتفتيش وكالإدارة التربوية، إحداث الأكاديميات تحويل الاختصاصات والصلاحيات الكبيرة التي كانت ممركزة في الرباط لكي يكون هناك مزيد من المسؤولية في الجهات وفي الاقاليم، هذه العملية ديال اللاتمركز واللامركزية الواسعة التي هي محور أساسي من الإصلاح، والتي كما قلت لكم مفروض أننا ندخل فيها في الفصل الثاني من هذه السنة يعني ما بين يناير ومارس وستكون هي العملية الكبرى، كذلك تعميق الديمقراطية داخل المؤسسات بتأطير المجالس التدبيرية والمجالس التعليمية.

لن أطيل كثيرا، كاين كذلك موعد كبير هذه السنة الذي هو قضية البرامج الذي تهيأنا له والآن وصل لواحد المرحلة ديال النضج واللي في شهر نونبر إن شاء الله غادي تكون فرص لتقديم هذه الصيرورة اللي غادي تمشي فيها مراجعة البرامج.

الكم في هذا الوقت هذا مهم جدا، قلت بأنه كاين موعدين أساسيين 2002و2004، وبغينا وإيلا كرهنا غادي يكون هذا الضغط ديال الكم خصنا نتغلبو عليه، وخص الجهاز ديال التربية الوطنية يبين القدرة ديالو على التكيف مع هذه الأمواج الآن، حنا ماكناش كنتظرو بأنه في بعض الأماكن الأخ اللي تكلم السيد المستشار من شيشاوة وكيعرف جيدا أنه كنا ننتظر ٪80 وصلنا ل ٪100 في شيشاوة مثلا، فيها طبعا الإدارة ماكانتش تنتظر لاسيما وجات هذيك الحملة الإعلامية وسجل التلاميذ زيادة وبانت الحاجيات ولكن من المفروض أن الإدارة ديال التربية الوطنية أنها تبين القدرة على التكيف مع المستجدات، غادي تكون هذه السنة والسنة المقبلة نفس الرهان أنه، أشناهو التعميم؟ التعميم يعني بشكل مثالي هو 100%، كل الأطفال البالغين سن 6 سنين داخلين للمدرسة.

سمعت بعض السادة كيتحدثوا على بعض النماذج في الأردن وفي ولكن أثير الانتباه ديالهم أنه دولة بحال إيطاليا حتى للسنة الماضية وقبل السنة الماضية عاد بدات تتكلم على التعميم، وهذه 10سنين وهي واصلة ل 90٪. كنظن بأنه ملي غادي نوصلو ل 90٪ غادي نكونو دخلنا فعلا في الدائرة ديال التعميم، ولكن هاذ الشي لا ينفي بأنه في مناطق نائية معزولة غادي يبقى دائما هذه الصعوبة وهاذ التحديات في واحد القرية معزولة في منطقة اللي بعيدة وفيها صعوبات وغادي يصعب فيها أنه المعلم أو الأستاذ يستقر فيها في الوهلة الأولى أنه غادي تبقى هذه المشاكل تابعانا مدة طويلة، ولكن إذا فتنا 90٪ وبينا وبين 90٪ ما بين هذه السنة والدخول المقبل 5 نقط، كنظن بأننا غادي نوصلو ل 8٪. في هاذ، غادي يكون إحصاء في آخر شهر نونبر وغادي نعرفو آش حققنا بالضبط، ولكن الآن المعطيات اللي جمعنا كتبين بأنه استقر المعدل الوطني في ماكان منتظر اللي هو 84٪.

لن أطيل ولكن كنذكر كذلك برقم آخر اللي هو 97-98 كانت النسبة ديال المتمدرسين اللي عندهم 6 سنين كانت 37٪، هذه فقط للمقارنة، فلما تنقولو بأنه لا يختلف الدخول المدرسي الحالي عن سابقيه ماكنشوفوش هذه التحولات العميقة اللي هي هاذ الأمواج الكبيرة المكثفة واللي كتطرح مشاكل البنايات وديال التأطير، وكتطرح كذلك بحدة المشاكل ديال الجودة.

العالم القروي كاينة زيادة كبيرة في هاتين السنتين الأخيرتين، بحيث كاين ارتفاع ملموس في النسبة ديال المتمدرسين، في النسبة ديال الفتيات، المشكل ديالنا هو الاحتفاظ مايكونش فقط التسجيل في بداية السنة شهر أو شهرين والاحتفاظ بهذه الكتلة البشرية، أبناؤنا نحتفظ بهم حتى لنهاية ديال صيرورة التمدرس، كنقولو بأنه في 2010 خصنا يكون عندنا 40٪ ديال هاذ الناس وصولوا للبكالوريا، 80٪ خصهم يكونوا وصلوا لنهاية الإعدادي، و40٪ ديال هذوك 80٪ يكونوا أخذوا البكالوريا في نهاية العشرية، الكم غادي يبقى طارح نفسو، وطبعا خصنا دائما نحاولو نحسنو الجودة ومضمون التعليم الى آخره.

المنح، المطاعم عرفت ارتفاع ملموس جدا، أنا واكبت الآن 4 ديال الميزانيات وشفت كيفاش أنه سنة عن سنة عدد المنح، عدد المستفيذين من المطاعم ارتفع بشكل أرقام، الأرقام واضحة في هذا الباب، فطبعا نحن نطمح الى ماهو أفضل الى تعميم واحد العدد ديال الخدمات الاجتماعية بالنسبة للمتمدرسين وعائلاتهم، ولكن احنا كذلك دولة نامية الامكانيات ديالها معروفة والمكانة ديال التعليم إلى جانب القطاعات الإجتماعية الأخرى كذلك معروفة ومحدودة.

الجماعات المحلية غير مؤهلة ولكن الآن عندنا 400 اتفاقية مع الجماعات المحلية وعندي في ذهني وفي ذاكرتي الآن بين عيني واحد العدد ديال الإنجازات التي تمت بفضل الجماعات المحلية بلا اتفاقية خارج الاتفاقيات مبادرة ديال واحد العدد ديال المنتخبين مدارس واحد العدد الحالات تشغيل أطر اللي كتدخل في الصيرورة التعليمية.

المسألة اللي كترجع بشكل منتظم وهي قضية الاكتظاظ، بالنسبة لنا هذه السنة استثنائية لأننا طلقت واحد الدينامية دينامية التمدرس وهذا شيء جديد بالنسبة لهذا الدخول، دينامية التمدرس ولعب فيها الدور طبعا الاصلاح وما يروج حول الإصلاح منذ مدة، والناس تعتبر بأنه دخلنا في مرحلة جديدة، وفي نفس الوقت ملي كنحسبو شحال كاين في المغرب جميع الأسلاك ديال الأقسام 171 ألف قسم جميع الاسلاك في الابتدائي في الإعدادي وفي الثانوي، شحال كاين ديال الاكتظاظ؟ اليوم كاين 11 ألف اكتظاظ ما بين السنة الأولى ابتدائي والسنة الأخيرة ابتدائي، 11 ألف على 171 ألف قسم وألف قسم فيه الاكتظاظ في الإعدادي وحوالي 100 في الثانوي ومعروفين النقط السوداء.

ماعندناش الوقت اليوم جاية من أسباب متعددة أحياء عشوائية، أنا زرت السي الطيبي البارح، زرت كان هناك إحاطة علما بمدرسة السي الطيبي 450 تلميذ كيقراو، ولكن الأقسام وصلت ل 48 حتى ل 50 تلميذ في القسم وهذه القضية منين جات؟ لأن السي الطيبي مابقاتش في الخريطة، أصبحت في الصيف ورجعت ومع ذلك الموقف ديال الوزارة أنه حيث هناك سكان على الوزارة أن تقوم بمهمته،ا بوظيفتها اللي هي الخدمات التعليمية العمومية، فدوزنا هذه المرحلة اللي هي تثبيت شهر أكتوبر داز بالنسبة للوزارة هو تثبيت الدخول المدرسي في هذا الوضع الجديد لا يشبه الدخول المدرسي في السنوات السابقة لأنه

هذه الأمواج هذه الكثافة ماكانتش، هذه الحاجيات، هذا الضغط المجتمعي ماكانش من قبل، فهناك تحولات عميقة، كنسمع كلمة تعثر الدخول المدرسي كنقول بأنه تعثر إيجابي لا يشبه التعثرات التي كانت، كنا كنسمعو من سنوات كنسمعو تعثر، المدرسة ماكايناش، الأستاذ ماكاينش ولكن التعثر ديال هذه السنة شي آخر، نوعيا يدل على أنه كاين هناك صيرورة ديال توسيع التمدرس بإيجابيتها وبسلبيتها بعدما تغلبنا الآن في هذا الأسبوع تغلبنا على الدخول المدرسي، واحتوينا الكم.

الآن في شهر نونبر إن شاء الله سنمر لمرحلة ثانية وهي الاكتظاظ، مواجهة الاكتظاظ غادي ندوزو الآن، هذا هو المخطط اللي كاين في الوزارة في هذه الأسابيع ديال شهر نونبر هو تقليص العدد ديال التلاميذ في الأقسام، حيث ذلك ممكن لأن لا أخفي بأنه غادي تكون صعوبات في بعض الأماكن وتأطير هؤلاء الأطفال تأطير هؤلاء التلاميذ تأطيرهم بالشكل المناسب.

قضية البنايات درنا برنامج استعجالي هذه السنة اللي غادي يقضي على المشاكل ديال البنايات، عندنا 80 ألف قسم السي الأنصاري عندنا 80 ألف قسم في الابتدائي اللي درناه في برنامج استعجالي، هذه السنة 40 ألف في الميزانية ديال في مشروع الميزانية ديال هذه السنة، 40 ألف قسم، إن شاء الله، سيتم ترميمها وإصلاحها بالشكل المناسب، السنة المقبلة سينتهي برنامج الاصلاحات بالتناوب السنة المقبلة، ملي درت الحساب ونحن نهيء مشروع الميزانية لقينا بأنه تقريبا كل الإصلاحات الضرورية برمجت واخذت طريقها اللي في المالية، اللي في كذا، أخذت طريقها الإداري لكي وتقريبا المخطط كمل في الثانوي بالنسبة للسنة 2001 كل الثانويات اللي كانت في حاجة الى هذه الاصلاحات كذلك بالنسبة للداخليات.

ذكرت قضية الداخليات، ففيما يتعلق بالداخليات تم تجديد في القانون المالي الحالي، تم تجديد 40٪ ديال الداخليات وما تبقى كله غادي يتجدد في الميزانية المقبلة، بالنسبة للتجهيزات الديداكتيكية نفس الشيء، كان تأخير ديال 6 سنين بالنسبة لجميع المؤسسات التعليمية، هاذ الست سنين لما بدينا كنشتغلو في مجال التعليم كان من المفروض علينا أننا نستدركو هذا التأخير، وفعلا في الميزانية ديال 2001 سيتم، وهذه الأشياء بدات كتوصل الآن للمؤسسات اللي أخذت وقت طويل ولكن بدأت تصل بكثافة للمؤسسات، أنا بغيت فقط أنبه لحاجة أنه نعم كاين مشاكل هنا وهناك، وهذا كيبان لي طبيعي في هذه الدينامية الجديدة ديال توسيع التمدرس، ديال إشكالية تعميم التعليم الابتدائي، مسألة طبيعية أنه نكونو هكذا كنواجهو الكم بهذه، ولكن هذا التعثر كنعاود نأكد بأنه مؤشر ديال أن تحولات عميقة الآن كتجري في نظامنا التعليمي، وبأنه في متناولنا ربح الرهان ديال التعميم، بالمفهوم الذي حددت إيلا فتنا 90٪ راه ربحنا الرهان ديال التعميم كما قلت كنسمع بعض الخطابات هاذ البلدان العربية أو الافريقية وصلت للتعميم، وحنا باقين في المؤخرة ديال هذاك الترتيب ديال شي منظمة دولية، ولكن اللي كنشوف أنه دولة كبيرة بحال إيطاليا اعترفت بأنها لم تعمم إلا هذه سنتين، سنتين وهي واقفة ما بين 90و100٪.

بغيت ننهي هذه الكلمة بنداء، راه واحد العدد ديال المشاكل اللي وقعت لنا في الدخول المدرسي جاية من قضية الأراضي المخصصة للتعليم وبعض المشاكل مع المقاولات اللي ماكملاتش في الوقت المناسب، النداء لأننا في حالة استثنائية حالة ديال الإصلاح، ورهانات خصنا نربحوها كلنا كمغاربة، ما كيرضى حتى واحد فينا أيا كان موقعه ما كيرضى حتى واحد فينا أنه يتقال لما كتكون مقارنة ما بين المغرب والبلد المغاربي الفلاني أو البلد العربي الفلاني أو البلد الأمريكي الفلاني، حتى واحد فينا ماكيرضى أنه يشوف المغرب في المؤخرة، فالنداء ديالي هو هذا أنه يتم التعامل مع بعض القضايا بحال الأراضي، قضية الأراضي المخصصة للتعليم بأسلوب اللي هو استثنائي يواكب هذه المرحلة ديال الإصلاح، كذلك هذا موضوع آخر، كنتوجه لبعض المقاولين وكنطلب منهم بأنه راحنا في مرحلة الإصلاح ماشي في عملية تجارية عادية، عندنا رهانات اللي هي مصيرية بالنسبة للبلاد خصنا نربحوها، فيعاونونو ماشي نكونوا مراهنين على فتح مدارس والأقاسم في مناطق، وفي الأخير، كنلقاو 10٪ ديال الإنجاز أو 5٪ أو كذا.

أستسمح السيد الرئيس على هذا النداء في النهاية، ولكن كيظهر لي نحن في حالة إصلاح وهي حالة استثنائية الصيرورة كما قال أحد المتدخلين الصيرورة مفتوحة ، وإيلا ماكانش هذه هي السنة اللي الإصلاح كله غادي يتصاوب فيها، أنه الاصلاح تدريجي فكتبقى مرحلة مهمة وخصنا نفتحو الطريق اللي غادين يصلحوا من بعدمنا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على التوضيحات التي تقدم بها حول الأسئلة التي طرحها السادة المستشارين و أظن للحديث بقية على مستوى اللجن الدائمة والتي غالبا في الأسابيع المقبلة سنتعمق أكثر ما يمكن في الجزئيات، نداؤكم السيد الوزير أظن السادة المستشارين استمعوا إليه وهم منتخبون وطنيون وفي نفس الوقت هم منتخبون محليون سنحاول أن نبلغ هذا النداء، لكن أظن بأن النداء في حد ذاته ليس هو موجه فقط للمواطنين، بل موجه كذلك للإدارات علما أن مصادر اقتناء أو تفويت الأراضي هي مساطر معقدة على مستوى الإدارة، إبرام الصفقات فيه القيل والقال الكثير، فالنداء موجه لنا كممثلي السكان، ولكن أظن هو موجه للإدارة سنعمل جميعا على تنفيذه.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

نحن في آخر الأسئلة المحورية، لنا 12 سؤالا آخر أسئلة فردية ولنا جلسة موالية تتعلق بدراسة ثلاث نصوص، هناك مشروعين ومقترح قانون فلكم واسع النظر، إما أن نستمر في إطار الأسئلة الشفوية أو نكتفي بهاته الحصة ثم نؤجل .

السيد رئيس لكم الكلمة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

طرح الموضوع هو نفسه، وأرجو من المجلس أن يقدر البداية اللي ابديناها في الجلسة، ولأسباب كانت معقولة وماكان عندنا لها شي، بدينا مع الخامسة، والآن باقي عندنا هذه الحصة من الأسئلة، وحتى لا يحرم السادة المستشارون من البث التلفزي أرجو من المجلس باش يوافق على تأجيل الأسئلة حتى الاسبوع المقبل سيما وأن لنا جلسة أخرى للمصادقة على مشروعين ومقترح قانون، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن متفقون على الاقتراح ديال السيد الرئيس، بذلك نكون قد أتينا على نهاية الجلسة المتعلقة، رجاؤنا أن السادة الوزراء، قلت جئنا على نهاية الجلسة المتعلقة بالأسئلة الشفوية،

وأعلن عن انتهائها.

رئيس مجلس المستشارين
مصطفى عكاشة